كيف تفكّر الدول؟ عقلانية السياسة الخارجية

How States Think: The Rationality of Foreign Policy

تحرير: جون جيه ميرشايمر وسيباستيان روزاتو — *Author: John J. Mearsheimer and Sebastian Rosato*

الناشر: مطبعة جامعة ييل، 2023م — *Publisher: Yale University Press 2023*

مراجعة: خلوق دوغان — *Reviewed by: Haluk Doğan*

عدد الصفحات: 304 — *Pages:* 304

يقدم البروفيسور جون ج. ميرشايمر منظر العلاقات الدولية في جامعة شيكاغو؛ المشهور بتطوير نظرية الواقعية الهجومية، وسيباستيان روساتو أستاذ العلوم السياسية في جامعة نوتردام في كتابهما: «كيف تفكر الدول؟ عقلانية السياسة الخارجية»- حجّة مقنعة بأن الدول تعمل بوصفها جهات فاعلة عقلانية في النظام الدولي. تتحدّى مقدمة الكتاب وجهة النظر السائدة في الأوساط الأكاديمية الغربية بأن حرب فلاديمير بوتين في أوكرانيا كانت عملاً غير عقلاني، وتؤكد بدلاً من ذلك أن قرار الحرب كان قرارًا عقلانيًا يتسق مع السلوك الطبيعي للدول. تتماشى هذه الحجة مع تحليلات ميرشايمر السابقة، وهذا الأمر جعله أحد أكثر المفكرين إثارة للجدل في السنوات الأخيرة. وفي أعقاب غزو روسيا أوكرانيا في 24 فبراير/ شباط 2022، عزّز ميرشايمر تقييمه في مسألة ضمّ روسيا شبه جزيرة القرم في عام 2014، حيث أكّد أن الغرب يتحمل مسؤولية كبيرة عن الصراع؛ بسبب إخفاقه في توقّع ردّ فعل روسيا على الهندسة الاجتماعية الغربية في أوكرانيا، وتوسّع حلف الناتو شرقًا. في هذا الكتاب الجدلي الجديد، يعزّز ميرشايمر وروساتو هذا التحليل من خلال القول: إنّ قرار روسيا بغزو أوكرانيا «كان للدفاع عن النفس، وبهدف منع حدوث تحوّل سلبي في ميزان القوى»، كما أنه كان أيضًا: «نتاج عملية مدروسة»؛ استنادًا إلى «الإجماع بين القادة الروس بشأن المخاطر الكامنة في علاقة أوكرانيا بالغرب».

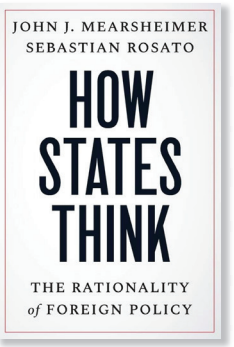

يجسّد هذا المنظور الأطروحة الشاملة للكتاب المتمثّلة في أن الدول تتصرف عادةً بعقلانية لا بشكل غير عقلاني. ينقسم الكتاب إلى تسعة فصول.

يركز الفصل الأول على التحليل المفاهيمي، ويقدّم مراجعة نقدية للأدبيات الموجودة حول افتراض الاختيار العقلاني؛ بهدف تسليط الضوء

DOI:10.36360/1560-014-001-011

على أصالة الإطار. ويجري تطوير هذا الإطار في الفصول الأربعة الأولى؛ استجابةً للسؤال البحثي الرئيس الأول في الكتاب: «ما العقلانية؟»

في الفصل الثاني يبدأ المؤلّفان بالفرضية القائلة: إنّ في العالم الذي يتّسم بعدم اليقين، تضع الحالات العقلانية الهدفية دائمًا تقريبًا «البقاء على قيد الحياة فوق كل الأهداف الأخرى» (ص16). ولكن في سعيها إلى تحقيق الأهداف المنشودة، يجب عليها «فهم وضعها، وتحديد الطريق إلى الأمام» بوصف ذلك جزءًا من العقلانية الإستراتيجية (ص36). ولأن صانعي السياسات «لا يملكون عادةً إمكانية الوصول إلى معلومات وفيرة حول القضايا التي تواجههم» (ص25)، فإنهم يميلون إلى الاعتماد على نظريات موثوقة لإيجاد أفضل السياسات. وهذا ببساطة انعكاس لما يشير إليه الباحثون بأن الأفراد «متشابهون في النظريات» (ص7). ويُعتقَد أن عملية صنع القرار الفردي تتبعها عقلانية الدولة التي تتضمن عملية التداول.

ويشرح الفصل الثالث هذا الإطار التقريبي. في جوهره، يجادل ميرشايمر وروساتو بأن إستراتيجية الدولة تكون عقلانية إذا كانت تستند إلى «نظرية ذات مصداقية أو مزيج من النظريات ذات المصداقية، وكانت نتاج عملية تداولية» (ص65). إن ما يجعل النظرية ذات مصداقية هو استنادها إلى «افتراضات واقعية» و«منطق سببي» و«ادعاءات تجريبية»، وكلها مدعومة «بدعم استدلالي كبير» (ص46–44). تُعرّف المداولة بأنها «عملية تجميع من خطوتين، تتضمن نقاشًا قويًّا غير متداخل بين صانعي القرار الرئيسين، يليها خيار سياسي نهائي من قبل صاحب القرار النهائي» (ص65). ويؤثر هذان العنصران بشكل روتيني على عملية صنع القرار على المستويين الفردي والجماعي. وفي جوهرها، تؤسس هذه «العقلانية الروتينية» للعمل العقلاني باعتباره القاعدة، مع عدّ اللاعقلانية انحرافًا (ص12).

وفي الفصول التالية، يحوّل المؤلفان تركيزهما إلى السؤال المركزي الثاني في الكتاب، وهو: «هل الدول في الواقع جهات فاعلة عقلانية؟ ويحلّلان عشر دراسات لحالة مقسّمة بالتساوي بين فئتي الإستراتيجية الكبرى وإدارة الأزمات.

يستكشف الفصل الخامس صياغة الإستراتيجية الكبرى، ويبحث في سلوك ألمانيا تجاه الوفاق الثلاثي قبل الحرب العالمية الأولى، وإستراتيجية اليابان تجاه الاتحاد السوفييتي، ومقاربة فرنسا للتهديد النازي قبل الحرب العالمية الثانية، والإستراتيجية الليبرالية الكبرى للهيمنة الليبرالية الأمريكية بعد الحرب الباردة، وتوسع حلف الناتو الذي قاده كلينتون.

ثم يبحث الفصل السادس في العقلانية في صنع القرار في الأزمات، ويحلّل قرار ألمانيا بشن الحرب العالمية الأولى، وهجوم اليابان على بيرل هاربر، وقرار ألمانيا بغزو الاتحاد السوفييتي، وقرار الولايات المتحدة بتسوية أزمة الصواريخ الكوبية، وقرار الاتحاد السوفييتي بغزو تشيكوسلوفاكيا. وقد اختيرت هذه الحالات عن قصد؛ بسبب تصنيفها المشترك بوصفها حالات من السلوك غير العقلاني. وقد اختار المؤلفان هاتين الحالتين تحديدًا ليحاججا بأن هذه التصرفات يمكن تفسيرها على أنها عقلانية، على عكس الآراء السائدة. ويسعى المؤلفان من خلال هذا التحليل

إلى تقديم تبرير أكثر قوة لتفسيرهما للعقلانية في عملية صنع القرار. على سبيل المثال، يحلل المؤلفان إستراتيجية الرئيس كلينتون لتوسيع حلف شمال الأطلسي، التي وصفها العديد من الباحثين والخبراء بأنها «غير منطقية» و«غير مجدية» و«خطيرة للغاية» و«غير منطقية» (ص127). ومع ذلك، يجادل ميرشايمر وروساتو بأن «قرار توسيع التحالف كان في الواقع «عقلانيًّا» (ص128)، وكانت نخبة السياسة الخارجية الأميركية منقسمة، مع وجود وجهات نظر ترتكز على نظريات ذات مصداقية، مثل الليبرالية والواقعية. وجاء القرار بعد عملية مداولات شاملة، حيث انخرط صانعو السياسة في نقاش غير مقيد قبل أن يسعى الرئيس كلينتون في نهاية المطاف إلى التوسع.

يستكشف الفصل السابع حالات استثنائية من السلوك غير العقلاني، ومن ذلك إستراتيجية عدم التمدّد التي اتبعتها بريطانيا قبل الحرب العالمية الثانية، والغزو الأميركي لكوبا في عام 1961 والعراق في عام 2003. ولأن الإطار النظري يركّز على العمليات لا على النتائج، فإن هذه الحالات لا تُصنَّف على أنّها تصرفات غير عقلانية بسبب إخفاق هذه الإستراتيجيات. والسبب هو أن هذه السياسات لا تستند إلى نظريات ذات مصداقية، أو أنها ليست نتيجة عمليات تداولية. من وجهة نظر المؤلفين، على سبيل المثال، على الرغم من أن غزو خليج الخنازير وُصِف بأنه انتصار أميركي «مباشر»، إلا أنه كان مدعومًا «بنظرية غير موثوقة»، وقرار إدارة كينيدي بالغزو «كان نتاج عملية غير تداولية» (ص198–196). وينطبق الأمر نفسه على غزو العراق.

ويُعاد النظر في هذه الحجة في الفصل الثامن، الذي يتناول بمزيد من التفصيل عقلانية الهدف من خلال تأكيد أن الدول العقلانية تعطي الأولوية للبقاء على قيد الحياة باعتباره الهدف الأهم.

يلخّص الفصل الختامي الآثار المترتبة على حُجج الكتاب على كلّ من النظرية والممارسة في السياسة الدولية، مسلّطًا الضوء على أهمية العمل.

إنّ هذا الكتاب الذي صيغ بعناية يدرس بشكل نقدي افتراض الفاعل العقلاني في السياسة العالمية، ويسهم بشكل فعال في واحدة من أكثر المناقشات المستمرة في مجال العلاقات الدولية. فمنذ تسعينيات القرن العشرين، أصبحت هيمنة المقاربات «العقلانية» مثل الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة موضع تساؤل متزايد من قبل المقاربات «التأملية»، مثل البنائية، وما بعد البنيوية، والنظرية النقدية.

ومن أهم ما يميز هذا النقاش مفهوم العقلانية. ويقدّم المؤلفان فيه نقدًا شاملاً، حيث يجادلان بأن التحديات التي تطرحها دراسات العلاقات الدولية ما بعد التقليدية وعلم النفس السياسي، وكذلك الميل المتكرر لصانعي السياسات إلى وصف الخصوم الأجانب باللاعقلانية– معيبة للغاية. وردًّا على ذلك، يقدّم الكتاب رؤى نظرية وعملية قيّمة في تحليل السياسة الخارجية.

ومع ذلك، فإن كلًّا من البعدين النظري والتجريبي يطرحان مجالات تتطلب المزيد من التطوير: أوّلاً، يحتوي الإطار النظري، الذي يجادل بأن الدول العقلانية تعتمد على نظريات ذات مصداقية– على

بعض القضايا المعقدة. لا يقدم الإطار تفسيرات مفصلة لكيفية عمل النظريات ذات المصداقية فحسب، بل يحدّد بوضوح النظريات المحددة المعنية، ومن ذلك الواقعية والليبرالية والبنائية. وتتمثل إحدى المشكلات الملحوظة في افتراض أن هذه النظريات العلمية ذات الإنتاج الغربي معروفة لصانعي السياسات داخل الغرب وخارجه على حدّ سواء. وتنطوي مشكلة أخرى على الخلط بين الخصائص المعيارية والتفسيرية لهذه النظريات. فالنظريات المعيارية تصف كيف ينبغي أن يكون السلوك، بينما تهدف النظريات التفسيرية إلى تفسير هذا السلوك. ومن ثَمّ، فإن عمل الدولة يسترشد بالنظريات المعيارية، ومع ذلك لا يجري تناول هذا التمييز بشكل كامل. على سبيل المثال، تُوصَف النظرية البنائية بأنها نظرية تفسيرية، لكن من غير الواضح كيف يمكن لنظرية تهدف إلى تفسير السلوك أن توجهه أيضًا. وبالمثل، يُشار إلى الواقعية الكلاسيكية الجديدة –وهي نظرية تفسيرية تجمع بين العوامل الخارجية والداخلية لتفسير السياسة الخارجية– على أنها مثال على نظرية غير قابلة للتفسير. ومع ذلك، يبقى دور الواقعية الكلاسيكية الجديدة بوصفها نظرية معيارية في توجيه القرارات– غامضًا.

ثانيًا، يركز الكتاب على العديد من دراسات الحالة لاختبار صلاحية النظرية، الأمر الذي، على الرغم من أنه يدعم الحجة، إلا أنه يؤدي إلى تحليلات موجزة وسطحية للحالات من دون دعم كافٍ من المصادر الأولية. كان من الممكن أن يكون اتباع نهج أكثر تركيزًا مع عدد أقل من دراسات الحالة والتحليل المتعمق أكثر فعالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إغفال أحداث أكثر أهمية في الآونة الأخيرة، مثل الغزو الروسي لأوكرانيا، وهو موضوع ذُكِر بإيجاز في مقدمة الكتاب وعُدَّ ملهمًا للدراسة– يمثّل فجوة كبيرة. وكان من الممكن أن يؤدي تضمين مثل هذه الأحداث المعاصرة إلى تعزيز دراسة إمكانية تطبيق النظرية.

إن الكتاب موجّه في المقام الأول إلى الباحثين والممارسين في السياسة الدولية، حيث يقدّم استكشافًا شاملاً للمناقشات النظرية وآثارها في السياسات. وإذا كان التعقيد النظري للكتاب قد يشكل تحديات للطلاب ذوي المعرفة المحدودة السابقة في هذا المجال، إلا أنه لا يزال بإمكانهم اكتساب رؤى قيمة منه. يوفر الكتاب بتركيزه على العقلانية وآثارها في السياسة الخارجية– إطارًا قويًّا، وهذا يجعله ذا قيمة خاصة للباحثين وصانعي السياسات.

رؤيـــــــة
تركيـــــة

Rouya Turkiyyah is a quarterly academic journal published by SETA Foundation since 2012. It covers a broad range of topics related to domestic and foreign policy of the Middle Eastern countries focusing mostly in their politics, economy and social problems. Rouya Turkiyyah seeks to furnish a new regional perspective, through the allocation of new spaces for serious discussions on the World Affairs but more specifically in the Middle East affairs.

SETA SECURITY RADAR

TÜRKİYE'S GEOPOLITICAL LANDSCAPE IN 2024

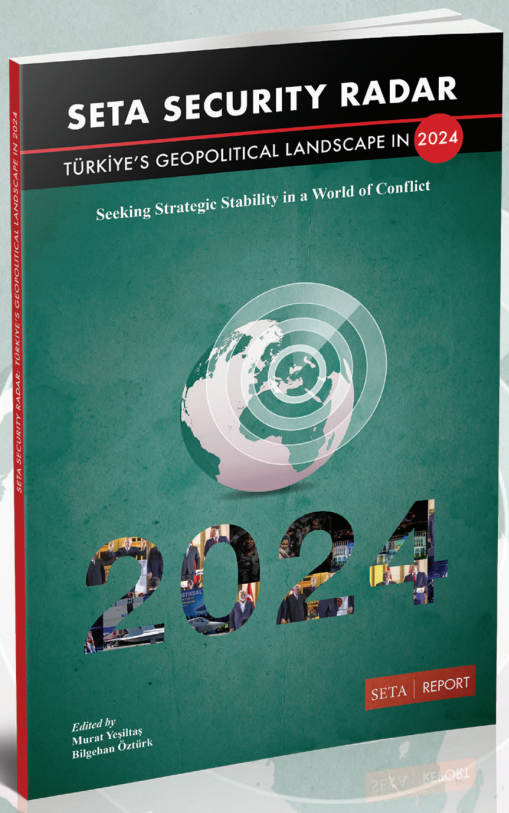

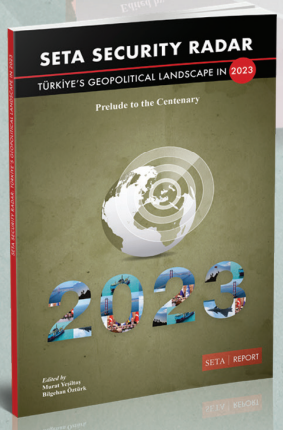

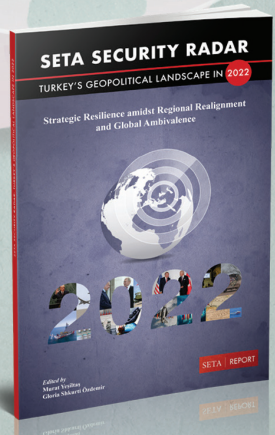

Read Online

setavakfi · setadc · setav · setavakfi

www.setav.org/en • books@setav.org

SETA